

ردود

الهندسة المالية الجديدة: سلامة غارق في خطايه

محمد زبيب

لنفكر بهذه الطريقة ونركز على النتيجة. فقد ساهمت الهندسة المالية في العام الماضي بتحويل عجز متراكم في ميزان المدفوعات منذ عام 2010 الى فائض ظرفي بقيمة 1238 مليون دولار، الا ان تأثيرات هذه الهندسة المالية سرعان ما اضمحلت ليعود ميزان المدفوعات ويسجل عجزا تراكميا في النصف الاول من هذا العام بقيمة 1116 مليون دولار! وكذلك ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملة الاجنبية من 32 مليار دولار في ايار عام 2016، اي عشية اطلاق الهندسة المالية المذكورة، الى 34 مليار دولار في نهاية العام المذكور، اي ان الهندسة المالية ساهمت بزيادة هذه الموجودات بقيمة ملياري دولار، الا انها عادت وانخفضت بين كانون الثاني وايار من هذا العام الى 32.7 مليار دولار، اي انها عادت الى ما كانت عليه قبل الهندسة المالية السابقة!

الآن يطرح سلامة تكرار العملية نفسها بأليات مختلفة، وهو لن يجيب عن السؤال المهم المتعلق بالعملية السابقة: هل النتائج المحققة على صعيد ميزان المدفوعات والموجودات بالعملة الاجنبية لدى مصرف لبنان، وهما ما يتحجج بهما، يبرران تدفيغنا كلفة ستصل الى 15 مليار دولار على 10 سنوات، تضاف كآرباح الى المصارف وكبار المودعين وما يتصل بهما؟ هل ما يعتبره سلامة «شراء الوقت» يبرر كل هذه الكلفة؟ ان جميع الوقائع تشير الى ان الهدف الفعلي والحقيقي للعمليات التي ينفذها رياض سلامة مع المصارف بالجملة والمفرق هو لدعم ارباحها عبر تحميل الخسائر المحققة في محافظ توظيفاتها وتوسعها الخارجي، ولا سيما في مناطق الصراع والتوتر، الى المال العام وتمكينها من زيادة رساميلها باطراد وتكوين مؤناتها ورفع ملاءتها من دون تحميل ارباحها السنوية اي قسط من الكلفة او المسؤولية عن المخاطر. وهذا الهدف مخالف للقانون، باقرار مديرية الشؤون القانونية في مصرف لبنان، ولذلك هو يحتاج الى تمويه واخفاء.

الرد الجديد من حاكم مصرف لبنان لا يريد لهذا النقاش ان يقوم، لذلك يتجاهله كليا، ويذهب مرة اخرى الى اثاره الغبار عبر محاولة نفي صدور قرار المجلس المركزي المتعلق ببنك البحر المتوسط، هل يرغب سلامة ان نعرض له ما دار في «اجتماع الربع ساعة»، الذي دعا اليه الهيئة المصرفية العليا، التي لا صفة لها في هذا الموضوع، للبحث في قضية تسريب المعلومات والمستندات من مصرف لبنان؟ هل يريد ان يذهب الى القضاء ليتذرع بذريعة واهية تدعى «السرية المصرفية» كي يحجب المعلومات ويتستر عليها ويدعي ان ما نُشر منها هو انتهاك لـ«سرية» يتوجب احترامها؟ أليس في هذه الذريعة نفسها اقراراً بوجود تسريبات صحيحة، منها ما يطال بنك البحر المتوسط نفسه الذي حظي بعمليات مماثلة سابقة؟ ثم ليست مهزلة ان تكون السرية المصرفية منتهكة من كل العالم، وبموجب تعاميم صادرة عن مصرف لبنان، الا تجاه الدولة والمقيمين في كنفها فتبقى هي الحجة الوحيدة لمنع الوصول الى المعلومات؟

لقد امضى سلامة ربع قرن حاكما للبنك المركزي، وهو لم يتعرض يوما لاي مسائلة او محاسبة او حتى استيضاح وفق الطرق الرسمية، على الرغم من اللانحة الطويلة لخالقات قانون النقد والتسليف واتساع صلاحيات حاكم مصرف لبنان من دون اي اجازة قانونية واختصار الهيئات بشخصه، وفي مقدمها المجلس المركزي لمصرف لبنان الذي ينعقد كثيرا بصورة غير شرعية تجعل الكثير من قراراته باطلا. الم يحن الأوان لمجرد احتفال صغير في مجلس النواب يُدعى اليه سلامة وتوجه اليه الاسئلة وتحفظ الاجابات في محاضر موثقة ولو سرية؟ الم يحن لمجلس الوزراء ان يستعيد صلاحياته التي صادرها مصرف لبنان مع الوقت وبات من خلالها يتحكم بالاقتصاد كله ويغلب وظيفته الاساسية على كل وظائف الدولة، عبر تحوله الى ادارة توزيع الثروة لا خلق المزيد منها؟

منذ عام 1998 يتمتع مصرف لبنان عن نشر الاحصاءات المتعلقة بتركز الودائع كدليل على نتائج عملية اعادة التوزيع التي يديرها منذ ربع قرن ويحظى بالتصديق عليها، لا يريد رياض سلامة لاحد ان يعلم ان انجازته الاكبر يتمثل بوجود 20% من الودائع لدى المصارف اللبنانية في اقل من 0,1% من الحسابات المصرفية، وان 1% من مجمل الحسابات تحتوي على اكثر من 50% من مجمل الودائع. وان رساميل المصارف (المساهمين) ارتفعت من 144 مليون دولار فقط لا غير في عام 1993 الى 19 مليار دولار حاليا. كيف لا تستमित «الاسواق» في الدفاع عنه وهو يغدق عليها بكل هذه الارباح.

كان لافتا حماس قناة OTV التابعة للتيار الوطني الحر في محاولة تبرير الهندسة المالية الجديدة ومحاولة نفي واقعة بنك البحر المتوسط، ان ان التقرير انطلق من المقال المنشور في «الأخبار» ليفتح مجالا رحبا لـ«مصدر مقرب من حاكم مصرف لبنان» ليقول اي كلام من دون ان يكون اي احد مسؤولا عنه، ومنه القول ان كلفة الهندسة المالية الجديدة لا تتجاوز 3% فقط لا غير، وان وزارة المال هي اكبر المستفيدين منها لانها تؤمن لها الاكتتاب في سندات الدين بالليرة لتمويل عجز الخزينة، وان انتقادها هو «كمن يطلق النار على نفسه»... هل حقا هناك من يشك ان لعبة «الروليت الروسية» الفعلية تجري عبر هذه «الهندسات» لا عبر كشفها واعتراضها واثارة النقاش حولها. اما من يستفيد منها، فوزير المال علي حسن خليل يقول لـ«الأخبار» ان الطلب في المراتب الدورية للاكتتاب في سندات الخزينة يفوق دائما العرض، وترفض وزارة المال الكثير من طلبات الاكتتاب لعدم حاجتها اليها، فلا حاجة للوزارة الى اي هندسة ربيحية للمصارف كي تؤمن تمويل خدمة الدين العام، وهي عملية نقل ثروة ايضا من المال العام الى المصارف واصحابها وكبار مودعيها.

نشرت «الأخبار»، السبت الماضي، مقالا تحت عنوان «رياض سلامة يطلق هندسة جديدة»، كشفت فيه عن عملية جديدة واسعة اطلقها حاكم مصرف لبنان يوم الجمعة الماضي تعطي المصارف المزيد من الارباح، ولقنت الى ان هذه العملية تأتي في ظل ضجة كبيرة اثارها قرار سابق للمجلس المركزي قضى بمنح بنك البحر المتوسط تسليفات استثنائية لتغطية خسائر مساهمه الاكبر، سعد الحريري، في السعودية وتركيا وجنوب افريقيا.

ردّ المكتب الاعلامي في مصرف لبنان للمرة الثالثة، معتبرا ان «هذا المقال أمعن مجدداً في اطلاق تحليلات واستنتاجات غير صحيحة، ومنها منح بنك البحر المتوسط ش.م.ل. تسليفات استثنائية بقيمة 1000 مليار ليرة لبنانية ليعيد توظيفها في شهادات ايداع. ان هذا الخبر عار عن الصحة ولم يتخذ المجلس المركزي قراراً بهذا الصدد. كما ان المقال تضمن ذكر مراسلات مضمولة بالسرية المصرفية، ويحتفظ مصرف لبنان مجدداً بجميع حقوقه القانونية لهذه الجهة».

مجدداً، يصير حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، على نفي «خبر بنك البحر المتوسط» من دون اي توضيح. يكتفي فقط بالقول: «ان الخبر عار عن الصحة» وعلينا ان نصدقه. ونقطة على السطر.

سبق ان طالبنا سلامة في ردنا على رده الاول ان يخبرنا «الخبر الصحيح»: ما الذي قرره المجلس المركزي؟ فكهذا قرارات، على فكرة، ليست مضمولة بالسرية المصرفية، التي يتحجج بها سلامة في كل ردوده. فما الذي يحاول ان يخفي؟

في المقال الاخير الذي يرد عليه سلامة باسم «المكتب الاعلامي»، تم الكشف عن معلومات مهمة تجاوزها الرد الجديد كليا، ولم يشر اليها لا من قريب ولا من بعيد. هذه المعلومات تتعلق باطلاق سلامة عملية واسعة جديدة مع المصارف، تنطوي على نقل كمية من المال العام الى المال الخاص، في اطار ما درج على تسميته «هندسات مالية». تتلخص آلية العملية الجديدة بالاتي: كل مصرف يودع او يجدد ايداع دولار لدى مصرف لبنان، على مدى 5 سنوات، يربح فائدة تصل الى 7% سنويا، كما يربح ما يعادل هذا الدولار بالليرة اللبنانية (اي 1507,50 ليرة لكل دولار) كقرض ميسر من مصرف لبنان بفائدة 2% يعيد المصرف المستفيد توظيفه في شراء سندات الخزينة (الصادرة عن وزارة المال) من السوق الأولية او السوق الثانوية بفائدة تصل الى 7% سنويا ايضا. هذا يعني ان العملية الجديدة ستؤمن للمصارف ربحا استثنائيا بمعدل 12% وسطيا على كل دولار، وهي كلفة تقل عن كلفة «الهندسة المالية» في العام الماضي، التي بلغت 40%. الا انها لا تزال مرتفعة بكل المقاييس ولا تبررها الحجج المعتلة حول «نقص الدولار» و«المنافسة عليه».

ربما من المفيد انعاش الذاكرة بخصوص هذا النوع من الحجج، ففي آذار الماضي، عندما اقل حاكم مصرف لبنان هندسته المالية السابقة على كلفة فورية بقيمة 5,6 مليار دولار وكلفة تراكمية تتجاوز 15 مليار دولار على 10 سنوات مقبلة، كانت وزارة المال تعلن انها تلقت طلبات بقيمة 17,8 مليار دولار للاكتتاب في سندات «اليوروبوندرز» بعائد 7%، وانها قبلت 3 مليارات دولار منها، 600 مليون دولار مصدرها خارجي، فيما 2,4 مليار دولار مصدرها المصارف المحلية. هذا يعني ان الدولارات موجودة بالفعل، وتفيض عن الحاجة الفعلية، فموجودات المصارف اليوم تبلغ اكثر من 207 مليارات دولار، اي اربعة اضعاف مجمل الناتج المحلي، منها نحو 19 مليار دولار كاموال خاصة للمصارف معظمها بالدولار، ونحو 171 مليار دولار وودائع للمقيمين وغير المقيمين، نسبة 67% منها تقريبا مدولرة، اي ان ما لا يقل عن 135 مليار دولار من موجودات المصارف العاملة في لبنان هي مدولرة. لمانا علينا اذا ان ندفع كلفة اضافية باهظة للاحتفاظ بهذه الدولارات والحصول على المزيد منها؟ جواب الحاكم نفسه وحلقة الخبراء من حوله: «ان ميزان المدفوعات يسجل عجزا تراكميا منذ عام 2010، اي ان الاموال الداخلة الى لبنان هي اقل من الاموال الخارجة منه، وبالتالي تساهم هذه الهندسات بدعم ميزان المدفوعات وجعله يبدو ايجابيا بدلا من ان يكون سلبيًا».

ولكن في الحقيقة يعدّ هذا الجواب تجميليا، فميزان المدفوعات، في حالته الراهنة، لا يعكس الا جانباً من الصورة الكاملة، وهذا مصدر شكوى عارمة من صندوق النقد الدولي، كونه لا يشمل كل العناصر المتعلقة بميزان علاقات لبنان مع الخارج، بما فيها كل عناصر حساب الميزان الجاري وعناصر حساب راس المال والسهو والخطأ الى جانب صافي التغييرات في الموجودات الخارجية لمصرف لبنان والمصارف (الذهب والعملة الاجنبية) التي يُفترض ان تعكس صافي المبادلات مع العالم الخارجي في فترة محددة. لذلك لا يجدر عدّ ميزان المدفوعات مؤشرا كامل الاوصاف لتبرير اكلاف هائلة تترتب على المجتمع مباشرة وبطريقة غير مباشرة. ولكن لندع هذا السجال التقني لمناسبة اخرى، ولنفترض ان العجز التراكمي لميزان المدفوعات المعن من مصرف لبنان يدق ناقوس الخطر ويستدعي تدخلات البنك المركزي لضخ المزيد من الارباح الى المصارف، من اجل تحفيزها على المحافظة على ودائعها بالدولار واستجبال المزيد منها واغراء المودعين بغوائد مرتفعة وبضمانات غير قانونية تكفل كل الودائع ولا تسمح بافلاس او تعثر اي بنك مهما كانت اوضاعه ومهما بلغت مخاطره، ومهما بلغت كلفة ذلك على الاقتصاد والمجتمع ولا سيما المال العام.



الدولة بتاريخ 2016/12/31، أي قبل 6 أشهر تقريباً من صدور قرار مجلس الوزراء بقبول «الهبّة» المزعومة. وقد جرى التذوين على الصحفية العقارية «تصحيح الوضع العقاري القائم على هذا العقار عبر إسقاط العقار رقم 1500/ المرفقاً لمصلحة الأملاك العمومية». إن استعمال مفردة «تصحيح» يعني إعادة الوضع الى نصابه القانوني، أي إن العقار هو أصلاً بملكية الدولة، ويشمل أيضاً «إعادة تكوين عقار خاص آخر على المساحة المحددة بالأرقام من 1 إلى 6». أي إن سوليدير، ويطلب من وزارة الثقافة، ستعمل على اقتطاع مساحة من العقار 1500 وحدودها مبنية على الخريطة بالأرقام من 1 إلى 6 من أجل تكوين عقار جديد يبني عليه متحف تاريخ مدينة بيروت. بئثر قرار مجلس الوزراء الريبة، وي طرح علامات استفهام كثيرة حول ما يُخطط له على العقار 1500/ المرفقاً ومحيطه. لم يحصل سابقاً الأذعاء بان إعادة الأملاك العامة إلى الدولة هي بمثابة «هبّة». فالعقار المذكور يشكّل الجزء الأهم من منطقة التل الكنعاني الذي كان موضوعاً من قبل وزارة الثقافة ضمن لائحة الجرد العام بقرار الوزير كابي ليون رقم 71، أي أنه عقار لا ينتج أي مساحة مبنية. وهذا الأمر واضح على الخريطة المرفقة بالمرسوم 16163 للقطاع (H) التي تشير إلى أنه «يمكن تخصيص الجزء المحدد بالأرقام من 1 إلى 6 من الأملاك العامة لبناء متحف شرط ألا يتجاوز ارتفاعه الأقصى عن مستوى الطريق المحاذية له من الجنوب باستثناء مساحة لا تتجاوز 30% من مساحة هذا الجزء حيث يمكن زيادة الارتفاع الأقصى إلى 15 متراً فوق مستوى الطريق المحاذية له، ويخضع تصميم البناء على هذا الجزء لموافقة الشركة العقارية (سوليدير) ومن ثم المجلس الأعلى للتنظيم المدني ولا تحتسب مساحة البناء هذا من ضمن المساحات المبنية الصافية للوسط التجاري».

هل الهدف ينحصر فقط بتلميع صورة سوليدير؟ هل انطلى الأمر على مجلس الوزراء مجتمعاً رغم وضوح الأمر وسهولة الاستقصاء عن ملكية العقار الأصلية؟



(مروان طحطح)

العقارية، على أن تقوم هذه الشركة تبعاً بإعادة تكوين العقارات وإسقاط الأملاك العمومية من ملكيتها الخاصة «عملاً بالقوانين المرعية الإجراء». وهذا يعني من جملة ما يعنيه «إن العقار 1500/ المرفقاً تم وضعه بملكية سوليدير عند تأسيسها في عام 1994 «مؤقتاً» ريثما تقوم بتنفيذ أشغال الطرقات والبنى التحتية وتم تعيده إلى الدولة بوصفها المالك النهائي للعقار»!

اللافت أن مجلس الوزراء يدرك هذه الحقيقة باسناد قراره إلى المخطط التفصيلي لمنطقة وسط بيروت، الذي يكرس العقار المذكور كجزء من الأملاك العامة والخاصة للدولة. كما أن مجلس الوزراء يدرك أنه «قد بوشر بالفعل بالأعمال التحضيرية لتنفيذ مشروع المتحف» قبل وقت طويل من قراره بقبول «هبّة» من شركة سوليدير، وهو ما يطرح إشكالية مهمة: كيف بوشر بالأعمال قبل نقل ملكية العقار من شركة سوليدير الى وزارة الثقافة؟ تتبع وضعية العقار المذكور في السجل العقاري يعطي جواباً مثيراً، فقد جرى إسقاط العقار 1500/ المرفقاً الى ملكية